تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر: بين النصوص الرسمية وتحديات الواقع

The generalization of the use of the Arabic language in Algeria: between the official texts and the challenges of reality

أ.د. كربوش رمضان
جامعة باجي مختار – عنابة
dep_psychologie@yahoo.fr

الملخص

يعتبر تعميم استعمال اللغة العربية، إحدى أكبر اهتمامات السلطة السياسية للبلاد منذ الاستقلال، وهذا ما أكدته النصوص والوثائق الرسمية. فتحت قناعات ودوافع متعددة عرفت مسألة تعميم استعمال اللغة العربية تجسيداً ميدانياً من خلال مسيرة، ومحطات مختلفة، بداية بالمدرسة ثم الإدارة و المحيط بشكل عام. لكن ورغم ذلك فإن مسألة تعميم استعمال اللغة العربية، عرفت معارضة ومقاومة، كما طرحت إضافة إلى هذه المقاومة العديد من التحديات، والإشكالات في طريق تحقيق الهدف العام منها.

سنتطرق في هذا المقال إلى مفاهيم تعميم استعمال اللغة العربية، الدوافع، الإتجاهات، كما سنتعرض إلى مختلف النصوص التشريعية التي تناولت المسألة، إضافة إلى التطرق إلى مسيرة تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر وأخيراً، التحديات وأهم الإشكالات.

الكلمات المفتاحية: **تعميم استعمال، اللغة العربية، النصوص الرسمية، تحديات الواقع**

Abstract

The generalization of the use of the Arabic language is considered one of the most important concerns of the political authority of the country since independence, as confirmed by the official texts and documents. In the course of various convictions and motivations, the issue of the generalization of the use of the Arabic language became an embodiment of the field through a march and various stations, beginning with the school, then the administration and the environment in general. However, the issue of the generalization of the use of the Arabic language was known as opposition and resistance. In addition to this resistance, it presented many challenges and problems in achieving its general objective.

Keywords: **Generalization of the use of Arabic- Official texts - challenges of reality**

مقدمة:

تعتبر اللغة العربية مكون أساسي من مكونات الشخصية الجزائرية ، وان الاهتمام بها وتطويرها يعد دعامة أساسية لكل تنمية نبحث عنها ، فلا يمكن لاي أمة تريد النهوض والتطور ان تنكر ذاتها وهويتها بإهمال لغتها.

ان الحديث عن اللغة العربية وتعميمها كان ولايزال احدى اكبر الطابوهات نظرا للتجاذبات الايديولوجية تارة والسياسية تارة أخرى ، وبقيت في المقابل بعيدة عن التناول العلمي الاكاديمي ، الذي من شأنه ان يضع مسألة اللغة العربية في السكة الصحيحة وتكون بذلك اضافة للموروث الثقافي الجزائري وتصالح مع الذات الامر الذي يجعل من الثقافة الجزائرية قاعدة صلبة نحقق عليها تنمية شاملة.

يأتي هذا المقال كمحاولة أكاديمية لتسليط الضوء على جوانب هامة من هذا الموضوع.

1 -مفاهيم تعميم استعمال اللغة العربية

حينما نريد أن نتحدث عن مفهوم تعميم استعمال اللغة العربية، يصادفنا في أغلب الأحيان مفهوم "التعريب". وهذا المفهوم – أي التعريب – يختلف في المشرق العربي عنه في أقطار المغرب العربي(1).

فهو في الأقطار الأولى يعني غالباً:

- الترجمة من لغة أجنبية إلى اللغة العربية.
- تعريب المصطلحات العلمية.
- تعريب لغة التدريس في الكليات العلمية (هندسة، طب، علوم،...).

أما في الأقطار الثانية فله في الغالب مفهومان:

الأول: استرجاع الشخصية الوطنية بكل مقوماتها الأساسية، والتي تؤدي فيها اللغة العربية الدور الأساسي، والفعال، والتعريب هنا مرادف لمعنى الأصالة التي تعني المحافظة على التراث الثقافي العربي، مع التفتح على ثقافات العصر.

عتبر التعريب هنا أيضاً حسب (الإبراهيمي، 1973) (2) عملية ثقافية موحدة لشخصية الفرد من جهة، ولشخصية المجتمع من جهة أخرى، لأنها ترقى إلى النهوض بالثقافة القومية وتوحيد المشارب، والاتجاهات، باعتبارها الرابط الأقوى الذي يربط بين أفراد الأمة."

الثاني: يعني تعريب التعليم في مختلف المراحل، تعريب الإدارة الحكومية، وتعريب الموظفين، وبعبارة مختصرة، تعميم استعمال اللغة العربية.

"يعرض (الصيادي، 1985) (3) مفهوم التعريب نقلاً عن بعض القواميس حيث يقول:

تضمنت كلمة (تعريب) كما وردت في الكتب، دلالات متنوعة، فلو رجعنا إلى القاموس المحيط للفيروزبادي، لوجدنا تحديداً مفاده، أن التعريب يعني تهذيب النطق من اللحن أما في لسان العرب لابن منظور، فإن التعريب يخص الكلمة غير العربية (الأعجمية)، وبذلك يعرف التعريب (اللفظي)، بأن عملية حرفية قياسية، تعتمد لفظة أصلها غير عربي تضم إلى اللغة العربية."

نشير في الأخير إلى أن مفهوم التعريب طرح بشدة، بعد استقلال كثير من البلدان العربية، في إطار البحث عن الهوية والعودة إلى الأصالة.

إذا يمكن أن نقول أن مفهوم تعميم استعمال اللغة العربية؛ له نظرتان:

- نظرة تقنية: تتمثل في تحويل الكلمة من غير العربي إلى العربي.
- نظرة ثقافية: إيديولوجية، في إطار العودة إلى الأصالة، والمحافظة على التراث أما الجزائر فرفضت مفهوم، التعريب المعمول به في بعض البلدان، بحجة أن التعريب هو تعريب الشعوب غير الناطقة باللغة العربية، واستبدلته بمفهوم تعميم استعمال اللغة العربية.

2-دوافع تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر

من خلال اطلاعنا على بعض الكتابات، أو المواقف التي تتخذها شخصيات في دوائر سياسية، تتجلى لنا جملة من الدوافع والقناعات التي كانت سباباً في طرح مسألة تعميم استعمال اللغة العربية، يذكر (مهري، 1971)(4) .

"إن التعريب تصحيح للوضع اللغوي المفتعل الذي خلقه النظام الاستعماري، و بالتالي فهو جزء لا يتجزأ من معركة التحرير الوطني الكبرى، كما أنه تصحيح لوضع لغوي سليم، يجب أن يستجيب لرغبات الشعب الجزائري."

"يعتبر التعريب ثالث الأثافي للثالوث الكبير، أو الثورات الثلاث:

الصناعية، الزراعية، والثقافية، التي تخوضها الجزائر بعد الاستقلال، من أجل البناء والتشييد للحاق بركب التطور، والتقدم الحضاري، وهو هم الثورة الثقافية وضرورة ملحة، وعاجلة وخطيرة في الوقت نفسه، لأن الاستعمار الفرنسي حاول المستحيل خلال عهد الاحتلال الطويل، أن يطمس شخصية الجزائر ويمحو قوميتها، أو يشوه تاريخها، ويفصلها تماماً عن أمجادها الفكرية الحضارية، والقناعة في ذلك ...

أن ظروف الجزائر التاريخية هي التي خلقت ما ندعوه اليوم بقضية التعريب، وهي التي تحتم العمل على تحقيقه كقضية ملحة، وضرورة عاجلة، وذلك أن الاستقلال السياسي وحده لا يكفي لإثبات شخصية أمة، وإبرازها مادامت لا تملك لغة قومية، كأداة لعمل الخلق والإبداع، ووسيلة للتطور الفكري، والحضاري، خاصة في عصرنا الحالي بل أن ذلك الوضع يجعل تلك الأمة باستمرار في مؤخرة القافلة، وعالة على الغير في كل شيء مذلولة وحقيرة..

وجاء على لسان الرئيس الراحل هواري بومدين، أثناء افتتاح الندوة الوطنية للتعريب، سنة (1975):

"أن اللغة الفرنسية كانت وستبقى مثلما بقيت في ظل الاستعمار، لغة أجنبية لا لغة الجماهير الشعبية، وأن ما لم يتمكن المستعمر من تحقيقه بالأمس بالسلاح، لن يتحقق بأي حال من الأحوال على أيدي أبناء البلاد."

إذن ومن خلال هذا العرض المختصر يمكن القول: إن دافع التعريب، كان تأكيداً للهوية الثقافية للشعب الجزائري، وجعل اللغة العربية أداة تواصل لبناء شخصية وطنية، أي أن تعميم استعمال اللغة العربية طرح في سيق إيديولوجي، ثقافي .

3 -الاتجاهات المختلفة حول موضوع : " تعميم استعمال اللغة العربية:"

ذكرنا في السابق، أن دافع تعميم استعمال اللغة العربية كان ايديولوجية ثقافية، لذا فإنه من الطبيعي أن تسود الموضوع اتجاهات مختلفة، ومتضاربة، وأن يثار نقاش حاد خاصة في

الجزائر، التي تسود بنيتها الاجتماعية تركيبة متعددة (عرب، بربر، فرنكفون ...) من شأنها أن تغذي هذه الاتجاهات وتقويها.

في دراسة قام بها (مقدم، 1997) (5) حول المديرون ،وعلى عينة تتكون من 400 مدير، طرح سؤال:

إذا تم تعريب الإدارة هل يهدد ذلك حياة المؤسسة: ظهرت الإجابات وكأنها في صراع حيث كان نصفها بالنفي 43 % والنصف الأخر بالإيجاب 45.%

وفي سؤال مشابه:

في حالة تعريب المؤسسة، هل تعتقد أن ذلك سيعرقل تقدم المؤسسة؟.

كانت هناك 42.7 % من الإجابات تنفي ذلك، مقابل 45.1 % تؤكده. فالقضية إذا وكما يلاحظ في صراع بين مؤيد ومعارض.

وضمن هذا الإطار ذكر (تركي، 1983) (6): أن مسألة تعميم استعمال اللغة العربية سادتها ثلاثة اتجاهات مختلفة: دعاة الفرنسة، دعاة الازدواجية، دعاة التعريب.

الاتجاه الأول: دعاة الفرنسة يبرر دعاة الفرنسة موقفهم المعارض للتعريب الشامل في الجزائر بالحجج التالية :

1- التعريب لا يهم الجيل الحاضر:

إن التعريب سواء كان جزئياً أو شاملاً لا يهم الجيل الحاضر بل هو من مسؤوليات الأجيال القادمة، لأن اللغة العربية لغة صعبة، كما أن طرق تدريسها عقيمة، وعليه يجب انتظار عشرات السنين حتى تصبح لغة سهلة، أو طرق تعليمها متطورة.

2- اللغة العربية قاصرة عن مسايرة التقدم العلمي والتقني:

وبالتالي فهي لا تصلح أن تكون لغة التعليم في المدارس والجامعات، والبحث العلمي، ولا لغة الإدارة في المؤسسة الاقتصادية، والصناعية، ومختلف أجهزة الدولة.

3- الكتابة العربية معقدة ، يصعب تعليمها بسرعة للأطفال :

لذا فإن تعريب التعليم سوف يتسبب في عرقلة تعليم الأطفال، تعليماً جيداً، أوسريعاً في الوقت نفسه.

4- اللغة العربية قاصرة عن المصطلحات العلمية، والتقنية، والإدارية:

يرون أن اللغة العربية تنقصها المصطلحات العلمية، والتقنية، والإدارية التي تزخر بها الحضارة المعاصرة السريعة التغير والتطور، وبالتالي فهي ليست صالحة للتدريس والعمل في الإدارة ومن ثمة يجب الإبقاء على الفرنسية.

5- التعريب شعارترفعه الرجعية في الجزائر: يقال هنا:

"إن التعريب ما هو إلا شعار تختفي وراءه العناصر الرجعية في الجزائر ، من أجل ضرب الاتجاه التقدمي في البلاد.

6- التعريب يؤدي إلى انخفاض المستوى العلمي:

7- نقص الإطارات التعليمية:

وبالتالي ينبغي صرف النظر عنه حتى تتوفر للجزائر في المستقبل البعيد تلك الإطارات.

الاتجاه الثاني : دعاة الازدواجية وتتلخص حجج هذا الاتجاه فيما يلي:

- استعمال اللغة العربية للأدبيات، والفرنسية للعلوم و الرياضيات: إن إقرار سياسة الازدواج اللغوي في التعليم والإدارة وغيرهما، سوف يساعد الجزائر على الانفتاح على العلوم، والتكنولوجيا.

- الازدواجية اللغوية تساعد الجزائر على امتلاك ناصية لغة متطورة، وهي الفرنسية إلى جانب اللغة الوطنية.

الاتجاه الثالث: دعاة التعريب

هذا الاتجاه يؤمن إيماناً مطلقاً بوجوب تحقيق التعريب في الجزائر، في كل الميادين، فالتعريب كما يقول أصحاب هذا الاتجاه: اختيار سياسي من اختيارات الثورة الجزائرية، وهدف من أهدافها الأساسية المقدسة، فشعار الثورة، والحرية والاستقلال، واستعادة السيادة الوطنية،

كان مفهوماً شاملاً متكاملاً منها خاصة السيادة الثقافية. لذا فالتبعية الثقافية مرفوضة، والحجج في ذلك:

- أن اللغة تلعب في كل المجتمعات دوراً رئيسياً في تحقيق وصيانة الوحدة الوطنية، وتدعيم الانسجام داخل الشعب.
- إن التعريب قضية سياسية لا تنفصل عن القضايا الأخرى، ومن ثم فإنها لا تقل أهمية عن العمليات المتعلقة باسترجاع السيادة الوطنية.
- إن التعريب جزء لا يتجزأ من عقيدتنا الوطنية واختياراتنا الأساسية، وهو إلى جانب ذلك مطلب ثوري يعبر عن مصالح الجماهير.
- إن التعريب شرط ضروري ودعامة أساسية للثورة الثقافية، لأنه يحقق الأهداف التالية: التخلص من التبعية الثقافية واللغوية، ويمكن الشعب من مصارعة معركة التقدم بلغته، ويسمح بتطور الثقافة القومية.
- إن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، ولذلك ينبغي أن تكون لغة العمل، حتى لا يكون هناك انفصال بين لغة الإدارة، ولغة الشعب ولغة التعليم.

ويمكن أن نشير إلى تناول أخر قدمه(7) (Gilbert,1983) حيث ذكر أن حركة التعريب في الجزائر تسودها ثلاثة ديناميكيات توجد في صراع بين بعضها البعض وهي:

1- ديناميكية السلطة الحاكمة:

إن هذه الديناميكية تهدف إلى الخروج من الصراع المنحصر حالياً بين لغتين وثقافتين وشرعيتين.

2- ديناميكية البرجوازية التقنوقراطية:

وهي متواجدة داخل النظام تتقوى باستمرار، وتسعى من أجل تطوير الاقتصاد .

وترى أن الثنائية اللغوية من الواجب الحفاظ عليها، لتحقيق ما تصبوا إليه، وأن التطور بواسطة التعريب لا يمكن أن يتحقق.

3- ديناميكية النخبة المثقفة المعربة:

هذه النخبة تتواجد في جهاز الإدارة، وفي البنى الاجتماعية والثقافية المختلفة، بينما لا تتواجد في النظام الاقتصادي، وغير متمركزة. وليس لها نفوذ داخل السلطة، ولا تملك إي مشروع مجتمع. كل ما تطرحه دائما ما هو إلا ترجمة للماضي.

4 -تعميم استعمال اللغة العربية من خلال النصوص والوثائق الرسمية:

-ميثاق طرابلس قبل إعلان الاستقلال عام 1962:

"فقد جاء في ميثاق طرابلس، الذي وافق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1962 قبل إعلان الاستقلال الوطني، بخصوص تحديد مفهوم الثقافة الجزائرية ما يلي:

"إن الثقافة الجزائرية سوف تكون ثقافة وطنية، و ثورية وعلمية، إن دورها كثقافة وطنية يتمثل في مرحلة أولى، في إعطاء اللغة العربية المعبرة الحقيقية عن القيم الثقافية لبلادنا، وكرامتها، ونجاعتها كلغة حضارة، لذلك فإنها سوف تعيد بناء التراث الوطني وتقويمه والتعريف به، وبإنسانيته المزدوجة، القديمة والحديثة، لإدخالها في الحياة الفكرية وبناء الشعور الوطني ، فهي ستحارب هكذا الهيمنة الثقافية، والتأثير الغربي اللذين ساهما في تلقين الكثير من الجزائريين احتقار لغتهم و قيمهم الوطنية.(8)"

-ميثاق الجزائر الصادر عن المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني عام 1964.

وقد أعاد تأكيد ما ورد في ميثاق طرابلس حرفيا، بخصوص إعطاء اللغة العربية كرامتها، ونجاعتها كلغة الحضارة لكل الجزائريين

-الميثاق الوطني 1976:

والذي صادق عليه الشعب الجزائري في استفتاء عام 1976، والذي يعتبر مصدراً أساسياً للتشريع في الجزائر في ذلك الوقت والمعبر عن إيديولوجية الثورة الجزائرية، فقد جاء فيه:

"إن اللغة العربية عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري، ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة العربية التي تعبر عنها، لهذا فإن تعميم استعمال اللغة العربية، وإتقانها، كوسيلة عمل خلاقة يشكلان إحدى المهمات الأساسية للمجتمع الجزائري، في مجال التعبير عن إرادته الوطنية بالأداة المشروعة الأصلية والمحكمة التجهيز...

إن الخيار بين اللغة العربية، ولغة أجنبية، أمر غير وارد البتة ولا رجعة في ذلك ولا يمكن أن يجرى النقاش حول التعريب بعد الآن ، إلا فيما يتعلق بالمحتوى، والوسائل، والمناهج، والمراحل(9)."

-دستور الجزائر 1989:

حيث ورد في المادة الثالثة منه أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية.

-دستور الجزائر 1996:

لم يختلف دستور 1996 عن سالفه حيث أورد مرة أخرى في المادة الثالثة منه أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية و الرسمية.

5 -مسيرة تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر:

إن المتمعن في مسيرة تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر، بداية من الإستقلال، يقف على حقيقة مفادها:

أن هذه المسألة - تعميم استعمال اللغة العربية - ارتبطت ارتباطاً شديداً بما يسمى، القرار السياسي؛ واتخذت منعطفاً إيديولوجياً.

إضافة إلى أن المسألة تم احتكارها منذ وقت طويل من لدن الدولة، وممثلها في فترات زمنية معتبرة، وهو حزب جبهة التحرير الوطني، بالرغم من أنه كان يقول: بأن مسألة التعريب قضية الجميع.

فإذا قارنا مسألة تعميم استعمال اللغة العربية، مثلا بالمغرب الأقصى، نجد أن السلطات أنشأت عام 1960 معهد الأبحاث والدراسات للتعريب لتلبية الحاجات اللغوية للمغرب في ميدان المصطلحات العلمية والتقنية، وهي محاولة تطوير اللغة العربية من الداخل للتكيف مع الإعلام الآلي. بل ذهب المغرب إلى أبعد من ذلك، بحيث استدعيت كل البلدان العربية للمشاركة في المؤتمر الأول للتعريب بالرباط

سنة 1961(10) .

بينما الجزائر استغنت عن تأسيس مراكز علمية مختصة، إلا في السنوات الأخيرة. بل اكتفت ببعض الأعمال والتي كانت في مجملها خارجة من رحم السلطة السياسية، في أغلب المحطات، مما أعطى للموضوع صبغة إيديولوجية، بعيدة عن الروح العلمية الموضوعية، وسوف نتعرض في هذا العنصر إلى أهم المحطات التي توضح مسيرة تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر.

1-اللجنة الوطنية للتعريب:

تكونت اللجنة الوطنية للتعريب كجزء من اللجنة الوطنية للفكر والثقافة، التابعة لحزب جبهة التحرير في نوفمبر 1973. وقد ضمت اللجنة الوطنية المذكورة، نخبة من رجال الثقافة، الفكر من شتى التخصصات العلمية، والتقنية وشاركت فيها وزارات ومؤسسات وطنية، وكان محور الدراسات:

-دراسة عن التعريب ماضياً وحاضراً:

-دراسة عن التعريب في الإدارة: يشمل تعريب الموظفين، المصالح، وتوسيع استعمال اللغة العربية في المعاملات اليومية وطرق تعليمها ونشرها.

-دراسة عن التعريب ومحو الأمية، والتكوين: تسلط فيها الأضواء على الإنجازات التي تمت في هذا الميدان، ومواطن النقص في الجهاز التعليمي المعرب، مع محاولة إخراج اللغة العربية من دائرة تدريس المواد الإجتماعية فقط، إلى تدريس المواد العلمية والتقنية.

-دراسة عن التعريب، والمجتمع: توضح فيه مؤثرات الشارع من أفلام أجنبية، وكتب، ومجلات، وجرائد باللغة الأجنبية، تعريب اللافتات والمجلات العمومية

والتجارية.

- تعريب أجهزة الإعلام: وتحلل فيها مشاكل الجرائد الوطنية، وقنوات الإذاعة والتلفزة ، أي المرتبطة باللغة العربية(11) .

هذه اللجنة حلت سنة 1976 من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين، بسبب الصراع الحاصل فيها.

2- الندوة الوطنية الأولى للتعريب :

بعد عام من الدراسة والبحث والاستقصاء انعقدت الندوة الوطنية الأولى للتعريب في ماي 1975 تحت رئاسة الرئيس الراحل هواري بومدين، وقد خرجت الندوة بتصور حول التعريب،

ومخطط على مراحل وحددت الآجال التي ينبغي أن يتحقق خلالها التعريب، وحصرتها في ثلاث مراحل وهي:

- مرحلة عاجلة ومدتها سنتان.(1976-1978)
- مرحلة متوسطة ومدتها أربع سنوات.(1976-1980)
- مرحلة بعيدة المدى ومدتها ست سنوات.(1976-1982)

على أن تنطلق المراحل الثلاث دفعة واحدة، وفي وقت واحد وهو عام 1976، ولكن تنفيذ هذه المراحل قد تأخر بعض الوقت، عن الموعد الذي حددته اللجنة الوطنية للتعريب(12) .

3 -التعريب بعد انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني جانفي 1975:

منذ انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، أصبحت قضية التعريب أو ما يطلق عليه الآن تعميم استعمال اللغة العربية، ضمن المخططات التنموية. بحيث تسير عملية تحقيق التعريب ضمن مخطط التنمية الشاملة في البلاد، وقد جاء في لائحة التربية والتكوين، فيما يخص تعميم استعمال اللغة العربية:

"إن التربية يجب أن تنطلق من مبادئ الميثاق الوطني، وتوجيهاته، وتبنى علىالتأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية، باعادة الاعتبار للغة الوطنية، وجعلها الآداة الأساسية للتربية والتكوين وسائدة في جميع مرافق الحياة الوطنية والاجتماعية(13)."

4- لائحة اللجنة المركزية للحزب في دورتها الثالثة حول تعميم استعمال اللغة العربية ماي 1980:

وجاء في أهم بنود هذه اللائحة: الشروع في تعميم استعمال اللغة الوطنية كأداة للعمل في الميادين التالية:

- الهيئات الحزبية، والمنظمات الجماهرية.
- مؤسسات الدولة، والمجالس المنتخبة.
- الإدارات العامة.
- المجالات الفنية والتقنية.

- محيط الحياة العامة.

يدرج تعميم استعمال اللغة الوطنية في جميع المجالات المذكورة، ضمن مخططات التنمية الوطنية ابتداء من المخطط الخماسي (1980-1985)، في مستويات التحويل، الإعداد البرمجة، التنفيذ، التقويم.

يتضمن كل مخطط لتعميم استعمال اللغة الوطنية، مجموعة من المشاريع، مركبة حسب ثلاث مراحل:

قريبة، متوسطة، بعيدة المدى.

يراعى في وضع هذه المشاريع التي تنطلق حتماً من قطاعات مختلفة، أن تتسم في صياغتها النهائية بالشمولية، والتكامل، والتدرج المتواصل؛ حسب طبيعة القطاع.

تعطى الأولوية في مشاريع تعميم اللغة الوطنية للقطاعات التالية:

- قطاع السيادة الوطنية ومظاهرها المختلفة، في الداخل والخارج.
- لمؤسسات التكوين وخاصة مؤسسات التكوين الإداري، لضمان اعداد قطاعات النشاط المختلفة بالإطارات القادرة على استعمال اللغة الوطنية، بعمل سياسي مستمر.
- تعزيز الوسائل البشرية المتوافرة في كل قطاع، بعمليات التطوع وإسهامات الخدمة الوطنية، وفق برامج مدروسة، تشرف على وضعها، وتطبيقاتها الهيئات المعنية.
- تتولى كل الوزارات، والمؤسسات، والهيئات، وضع وتطبيق المشاريع الرامية لتعميم اللغة الوطنية في القطاعات التابعة لها، وتشرف على تنفيذ هذه المشاريع وتقييمها دورياً.
- توفر الدولة مناصب العمل في جميع المجالات للخرجين باللغة الوطنية ، مع احترام حق جميع المواطنين بالعمل(14) .

هكذا إذن ومن خلال هذه المحطات، وخلال فترة زمنية معتبرة من (1965 إلى 1988)، ارتبط تعميم استعمال اللغة العربية بالحزب الحاكم واعتبرت المسألة مهمة من مهام الحزب.

وبداية من سنة 1988، بدأت مسألة تعميم استعمال اللغة العربية تخرج عن إطار الحزب.

وبمقتضى القانون رقم 86-10 المؤرخ في 22 جمادي الأولى عام 1406هـ الموافق لـ 22 يناير سنة 1988 م، تم إنشاء المجمع الجزائري للغة العربية(15) .

- 5-قانون تعميم استعمال اللغة العربية 1991 :

رقم 91-05 مؤرخ في 30 جمادي الثانية عام 1411 هـ ، الموافق لـ 16 يناير سنة 1991 م(16) .

والذي تمت مناقشته من طرف المجلس الشعبي الوطني، والمصادقة عليه، غير أنه تعرض لمد وجزر، للتدعيم تارة وللتجميد تارة، وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن القانون صحبته مقاومة ومعارضة .

يحدد هذا القانون القواعد العامة لاستعمال اللغة العربية في مختلف ميادين الحياة الوطنية، وترقيتها، وحمايتها.

يعتبر هذا القانون اللغة العربية مقوما من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة، وثابتا من ثوابت الأمة.

يجسد العمل بها (اللغة العربية) مظهراً من مظاهر السيادة ويدعو إلى استعمالها في النظام العام (المادة 2).

يلزم هذا القانون (المادة 4): جميع الإدارات العمومية والهيئات، والمؤسسات والجمعيات، على اختلاف أنواعها، باستعمال اللغة العربية، وحدها في كل أعمالها من اتصال و تسيير إداري و مالي، وتقني وفني.

وعموماً يلزم هذا القانون في مجموع من المواد، من المادة 04 حتى المادة 22، وفي كل ما يتعلق بعملية الاتصال الاجتماعي بشكل عام، باستعمال اللغة الوطنية لوحدها، ما عدا بعض الاستثناءات أوضحها في مواد.

أورد هذا القانون في الفصل الثالث: هيئات التنفيذ، والمتابعة والدعم على مستوى رئاسة الحكومة، والمجالس المنتخبة، والجمعيات.

المادة 27 : ينشأ مركز وطني يتكفل بما يأتي:

- تعميم استعمال اللغة العربية، بكل الوسائل الحديثة الممكنة
- ترجمة البحوث العلمية، التكنولوجية من اللغات الأجنبية، إلى اللغة العربية ونشرها.

- مزاوجة اللغة للأشرطة العلمية، والثقافية، والوثائقية.
- تجسيد البحوث النظرية للمجمع الجزائري للغة العربية، والمجامع العربية الأخرى .

أورد القانون أحكاماً جزائية تتعلق بكل المخالفات الناجمة عن عدم تطبيق هذا القانون .

أما الفصل الخامس: فأورد أحكاماً اتقائية، تتعلق بالمدة الزمنية المحددة لتطبيق هذا القانون.

مثلاً المادة 36: تطبق أحكام هذا القانون فور صدوره على أن تنتهي العملية بكاملها في أجل أقصاه 05 يوليو 1992.

المادة 37: يتم التدريس باللغة العربية وحدها في كل مؤسسات التعليم، والمعاهد العليا، ابتداء من السنة الأولى الجامعية 92/91.

على أن تتواصل العملية حتى التعريب الشامل، والنهائي، في أجل أقصاه 05 يوليو 1997.

6-أمر رقم 96-30 مؤرخ في 10 شعبان عام 1417 هـ الموافق لـ 21 ديسمبر 1998

يعدل ويتمم القانون رقم 91-05 المؤرخ في 10 جمادى الثانية عام 1411 هـ الموافق لـ 16 يناير سنة 1991م والمتضمن تعميم استعمال اللغة العربية(17) .

بعد مصادقة المجلس الوطني الانتقالي، تم تعديله، وإضافة بعض المواد، وأهم ما يذكر في هذا الأمر:

إنشاء مجلس أعلى للغة العربية، ويوضع تحت إشراف رئيس الجمهورية، بعد أن كان تحت إشراف الحكومة في القانون 91-05، يسهر المجلس الأعلى للغة العربية على كل الجوانب المتعلقة بالتنفيذ الكامل لقانون تعميم استعمال اللغة العربية، ويقوم بتقديم تقرير سنوي عن عملية تعميم استعمال اللغة العربية إلى رئيس الجمهورية.

- مراجعة بعض المواد المتعلقة بالعقوبات، وتخفيضها.
- ومن التعديلات الواردة أيضاً ما تعلق بالمدة الزمنية المحددة لإكمال تعميم استعمال اللغة العربية.
- حيث أجلت عملية استكمال التعريب إلى 05 جويلية 1998 بعد أن كانت 5 جويلية 1992.

- أما فيما يخص التعليم، فحدد أقصى أجل 5 جويلية 2000 للتعريب الشامل، وفي كافة المعاهد، بعد أن كانت 5 جويلية 1997.

7 - مرسوم رئاسي رقم 98-226 مؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1419 الموافق لـ 11يوليو 1998م

يتضمن صلاحيات المجلس الأعلى للغة العربية، وتنظيمه. حيث يتبين في مجموعة من المواد صلاحياته، والتي تكتسي الطابع التنفيذي والمتابعة.

ثم في مجموعة أخرى من الأحكام، وضحت قانونه الأساسي، ونظامه الداخلي.

6 -ميدان تعميم استعمال اللغة العربية:

إن تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر، يشمل ثلاثة مجالات:

التعليم، الإدارة، المحيط(18) .

- بالنسبة لقطاع التعليم، فإن بداية الستينات يمكن القول أنها بداية محتشمة للتعريب في هذا القطاع، ولم يعرف الفعالية إلا بعد 1965، وتعيين أحمد طالب الإبراهيمي وزيراً للتربية؛ وما يمكن الوقوف عليه هنا أن التعريب في قطاع التعليم اتسم بنوع من التدرج، والمرحلية حتى وصل التعريب الشامل، باستثناء التعليم العالي الذي عرف خصوصيات حيث اقتصر على العلوم الاجتماعية والإنسانية في الغالب فقط.

- أما فيما يخص تعريب الإدارة، فقد كانت بدايته الرمزية في 22 ماي 1964، حيث تم إنشاء المدرسة العليا للترجمة والتي خصصت أساساً لغرض مساعدة الإدارة، والمساهمة في تعريبها.

بعد هذا ويوم 01 جوان 1964 تم إخراج أول جريدة رسمية باللغة العربية، مع المحافظة على نسخة باللغة الفرنسية.

لقد كانت سنة 1971 بالنسبة للإدارة الجزائرية، سنة للتعريب، وانطلاقة حقيقية له، خاصة المتعلق بالوظيف العمومي، والعدالة.(...

- بالنسبة لتعريب المحيط: كان الهدف من جعل المحيط بصفة عامة يوحي لأي شخص أنه في بيئة عربية مسلمة، فشمل بذلك التعريب اللافتات، العناوين، جعل يوم الجمعة يوم عطلة رسمية، بعد أن كان يوم الأحد.

إن تعميم استعمال اللغة العربية في هذه المجالات، بطبيعة الحال يختلف من قطاع، إلى أخر، ويتسم بطابع التدرج من عام إلى آخر، ولقد كانت السبعينات سنوات حقيقية للتعريب، عرف فيها قفزات نوعية، وهذا بغض النظر عن فعاليته، وأيضاً المعارضة، والنزاعات التي قامت ولا زالت قائمة بشأنه.

7 -التحديات والإشكالات المرتبطة بتعميم استعمال اللغة العربية:

بغض النظر عن طابع الصراع الذي يكتسي موضوع تعميم استعمال اللغة العربية، وعن نزعته الإيديولوجية، فإن هناك بعض التحديات والإشكالات، تجعل الموضوع أكثر حساسية، ويمكن إجمال هذه الإشكالات فيما يلي:

7-1 العجز عن تعميم استعمال اللغة العربية في مجتمع تابع:

تحت هذا العنوان تثار إشكالات كثيرة، تطرح في مجملها معالجة مسألة التخلف بمفهوم شامل، وواسع قبل الاهتمام بأي مشكلة جزئية، ومن ذلك:

هل يمكن لمجتمع متخلف وتابع تكنولوجياً واقتصادياً أن يحقق مشروع استرجاع لغته الوطنية كلغة إبداع وإنتاج.

فمادمنا نستهلك إبداع الآخرين، والإنتاج الفكري، والحضاري والتكنولوجي للبلدان المتقدمة، يصعد علينا إنجاز مشروعنا في العمل التعريبي.

"إن الدول المتقدمة يسير فيها البحث العلمي جنباً إلى جنب، مع البحث في قضايا اللغة وكثيرا ما يجمع العالم بين التخصص العلمي، والذوق السليم في قضايا اللغة، ولذلك فهذه الدول لا تواجه أية مشكلة وأية صعوبة لتسمية ما تجده من أشياء وأفكار.

وأما الدول المتخلفة فإنها بحكم قلة مساهمتها في التقدم العلمي، تجد صعوبة كبيرة في التعبير عن موجودات الحضارة، ومفاهيمها، لأن التسمية تتطلب إدراك خصائص الشيء المراد تسميته (19)."

إذن ومن هذه الوجهة يطرح موضوع تعميم استعمال اللغة العربية، كمشروع تاريخي لا ينفذ إلا ضمن سيرورة عميقة، وواسعة، تحرر الوطن بشكل شامل.

2-7 إمكانية التعدد اللغوي:

في الجزائر تكتسي مسألة تعميم استعمال اللغة العربية حساسية تامة، إذا ما طرحت بجانبها المسألة الأمازيغية، أو القضية البربرية.

لأنه قد يكون من الإعتباط ومن غير المنطقي، اقتصار المسألة البربرية في الجزائر إلى مجرد حركة ظرفية انشقت منذ 1980، إثر أحداث تيزي وزو. وذلك أن مثل هذه القراءة تمحو ماضياً و تاريخاً كاملين.

فالأقلية البربرية تاريخ كامل من المطالبة باحترام ذاتيتها السياسية والثقافية، سواء في المرحلة الاستعمارية أو ما بعد الاستعمارية.

حيث تمثل ثقلاً ديمغرافياً لا يستهان به، فحسب إحصائيات رسمية قديمة في سنوات الثمانينات تقدر 17.8(20).%

إضافة إلى كل هذا فإن وجود بعض المؤشرات نذكر منها: تدريس الأمازيغية في المدرسة ولو كان اختيارياً، إدراج البعد الأمازيغي في ديباجة دستور 96.

كل هذه المؤشرات تجعل من مسألة التوفيق بين تعميم استعمال اللغة العربية، وتحقيق المطب الأمازيغي، إشكالية عميقة من الواجب أن يبتعد حلها عن النظرة السطحية.

3-7 ضعف الطلبة في اللغة العربية و اتجاهاتهم نحوها:

إن تطور اللغة العربية مرتبط، شديد الارتباط بمدى المعرفة الدقيقة الجدية للقضايا المتعلقة بها، وأيضاً وضعها في المحيط.

-هل يحبها الأطفال؟، هل يحبها المراهقون؟.

-ما هي الأصناف الاجتماعية التي تحبها؟ ما هي أسباب ذلك؟.

-ماذا يطالع الطلبة باللغة العربية؟ وماذا يطالعون بالفرنسية؟.

-كيف نفسر في بعض الأحيان الميولات إلى اللغة الفرنسية؟.

حيث يقول الطالب أن الفرنسية هي لغة التفتح على العالم وعلى الحضارة التقنية والصناعية، عكس اللغة العربية التي يراها الطلبة، لغة الشعر والقرآن.

في دراسة - وإن كانت قديمة نوعاً ما – حول التصور التاريخي للأدب عند الطلاب الجزائريين عام 1973، طلب منهم أن يذكروا من عرفوا من كتاب العالم دون تحديد زمني أو جغرافي وكانت النتيجة تصوراً لأدب عالمي تطابق مراحله تماماً المراحل التاريخية للأدب الفرنسي، ثم كان راس القائمة المتحصل عليها متكوناً من كتاب فرنسيين، صادف أن يكونوا هم أنفسهم الذين كونوا رأس القائمة المتحصل عليها سنة 1922، في دراسة فرنسية على عينة من الشباب الفرنسي(21) .

إن ما يمكن الوقوف عليه إضافة إلى الميولات، كحقيقة لا يمكن تجاوزها هو الضعف المسجل في اللغة العربية، لذا جموع كبيرة من الطلبة هؤلاء الذين يهيأون لإدارة شؤون المؤسسات المختلفة مستقبلاً، والتي يراد أن تعمم اللغة العربية فيها.

إن هذا المشكل لا تعاني منه الجزائر فقط بل يطرح كمشكل عام في العالم العربي بأكمله ففي دراسة ميدانية قام بها (الصاوي، 1992) (22)، هدفها معرفة أسباب ضعف طلاب الجامعة في اللغة العربية، أجريت الدراسة على عينة تتكون من 30 طالباً و144 طالبة، وطبقت الدراسة على طلبة من شعبة اللغة العربية، ومن تخصصات أخرى لمعرفة مدى وجود الفرق.

وا نطلقت الدراسة من المسلمات التالية:

- هناك تدني لمستوى خريجي الجامعة في اللغة العربية
- الطالب الجامعي لديه رصيد سابق من الخبرات، وهناك عوامل شكلت فكره ومستواه قبل التحاقه بالجامعة.
- إن إسهام الجامعة في الوقت الحالي لا يمكن تحديده بالقطع، فضعفه في اللغة العربية، لا يرجع بالضرورة إلى قصور في دراسته الجامعية وحدها.
- إن هناك عوامل متظافرة تؤثر في التحصيل الدراسي للطلاب، سلباً أو إيجابا، لا نستطيع أن نقرر أي العوامل ذات أثر كبير في تحصيل الطلاب لمادة اللغة العربية، أو تحديد نسبة تأثيره.
- ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أن هناك عوامل ساعدت على ضعف الطلاب في اللغة العربية أهمها:

- انتشار اللهجات العامية والذي ساعد على ذلك استخدامها في الحياة اليومية، كما يتشربها الصغير من بيئته الأسرية.
- بالإضافة إلى ذلك ما تسهم به وسائل الإعلام من نشر وبث تلك اللهجات ، وذلك عن طريق الأفلام والبرامج وغيرها.
- تأثير اللغة الأجنبية على اللغة العربية.
- التدريس بالعامية في المدارس والجامعات.

4-7 المشكلات المتعلقة باللغة العربية في حد ذاتها:

من المشكلات المتعلقة بموضوع تعميم استعمال اللغة العربية، ما تعلق باللغة العربية في حد ذاتها. وهذا ما يطرحه معارضوها من جهة، ويقره حتى المدافعون عنها

ومن هذه المشكلات ما ذكرها (بن نعمان، 1981)(23) .

كثرة المفردات:

يؤاخذ على اللغة العربية كثرة مفرداتها الزائدة عن اللزوم، في بعض المجالات الحياتية دون الأخرى، وعيوب هذه الكثرة تتمثل في المترادفات للشيء الواحد، مما يجهد القارئ، والمتعلم، في الإحاطة بكل تلك المترادفات، التي لا فائدة من كثرتها ومن ذلك قول أرنست رينان: إن الثراء الخارق للمألوف في المفردات العربية، يجر على هذه اللغة المتاعب أكثر مما يوفر لها من الفوائد، فهو ينتهي إلى متاهات تجني كثيرا على الوضوح، إن الإنسان يشعر بما يشبه الدوار عندما يرى كل تلك المعاني المختلفة، والمتضادة تقريباً تزدحم في المعاجم العربية حول كل لفظة.

الفقر في المصطلحات العلمية

المشكلة الثانية التي تواجه اللغة العربية في الوقت الحاضر فقرها في المصطلحات العلمية، المعبرة عن مختلف مجالات الحضارة العصرية، وهذا مرتبط مما لا شك فيه بعدم مواكبة تطور اللغة العربية، لما يحدث من تطور تكنولوجي، وعلمي، في الحياة العصرية.

وإن وجدت بعض المصطلحات، فيبدو أنها عاجزة عن فرض نفسها، وبقيت مجمدة دون استعمال، نذكر مثلاً من المشرق العربي.

رغم وجود كلمة حافلة تعوض كلمة BUS، إلا أن مصطلح باص هو المتداول باللغة العربية، نجد عندنا كلمة BANK يقابلها في اللغة العربية مصرف، إلا أن مصطلح بنك هو المتداول.

صعوبة النحو العربي:

من مشاكل اللغة العربية أيضاً صعوبة النحو وتعقيداته الكثيرة، كما ورد على لسان أحد الباحثين اللغويين العرب حيث قال:" لاشك أن في النحو فضول قول فيه ما هو متكلف، وما يجشم الفكر فيه من المسائل العويصة، ما لا يعود بطائل على ذهن السامع. فنحن نعلم أن النحو في مثل هذا التعجير، ولا نلوم الذين لا ينظرون فيه، ولا يعنون به،."".....

ما يدعم هذا الأمر هي تلك المحاولات المتكررة، لتدليل هذه العقبات مثل:

عقد مجموعة من الندوات والمؤتمرات العربية المتخصصة حول هذا الموضوع، بتيسير اللغة العربية وقواعدها؛ كان أولها المؤتمر الثقافي العربي الأول المنعقد في الجامعة العربية سنة 1947؛ وآخرها ندوة تيسير تعلم اللغة العربية المنعقدة في الجزائر سنة 1976، مروراً بندوات المجامع اللغوية العربية في القاهرة ودمشق، وبغداد والتي لا تكاد تخلو جميعها من التعرض لهذا الموضوع.

صعوبة الطباعة العربية:

تعاني العربية من مشكل أخر تتميز به عن اللغات الأخرى الحالية، ويتمثل في حروفها الملتصقة التي تحول دون سهولة طباعتها، وبالتالي تحول نسبياً دون تسهيل تأدية هذه اللغة لرسالتها كاملة، كموصل للثقافة.

حيث أنها تضع المطبعة العربية وجهاً لوجه أمام مشكلة التأليف للمطبوعات العربية، وهذا يؤثر بالتالي على اتساع دائرة انتشارها.

والسبب في هذه المشكلة كما هو معروف هو أن العربية تطبع بحروف متصلة، بدلاً من الحروف المنفصلة التي بها مثيلاتها الأوروبيات.

حيث أن صندوق الطباعة الأوروبي فيه من الحروف ما لا يتجاوز عدد الحروف الهجائية فعلاً، بينما نجد صندوق الطباعة العربية يحتوي كل حرف على ثلاثة أو أربع صور، بحسب كتابته في الكلمة، هذا إلى جانب الحركات التي تزيد التعقيد في هذا المجال، مما أدى برجال الطباعة إلى إخراج الكتب دون الشكل، وهذا ما أحدث مشكلة أخرى أمام القارئ العربي، لا تواجه القارىء الأوروبي؛ وهي أن القارئ العربي يتعين عليه أن يفهم الكلمة قبل أن يقرأها في حين أن الوضع المنطقي السليم، هو أن نقرأ لنفهم كما هو الحال في اللغات الأخرى، أو الكتابة العربية المشكولة.

اضافة الى هذا يوجد جانب عناوين المواقع الالكترونية ، ولحد الساعة لم تتمكن العربية على مستوى الاعلامي الآلي من ادخال الحرف العربية لكتابة المواقع بالعربية فكلها بغير العربية (www)

وان هذا الامر يؤثر على سهولة الحصول على المعلومة بالعربية وكذا انتشارها فاللغات الاجنية اللاتينية بالخصوص بوابة للعربية على مستوى الاعلام الآلي.

الخلاصة:

هكذا اذا ومن خلال هذا العرض اتضح ان اللغة العربية تحضى بمكانة لا بأس بها من خلال مختلف المحطات السياسية والنصوص الرسمية ،غير ان صعوبات جمة تحول دون أن تتبوأ مكانة مرموقة في مختلف ميادين الحياة اليومية للجزائريين من هذه الصعوبات نذكر منها التجاذبات والتوجهات الايديولوجية المختلفة ، ومنها مايتعلق باللغة العربية في حد ذاتها من حيث ضرورة تطويرها لمواكبة العصر.

قائمة المراجع:

1 -تركي رابح: أضواء على سياسة تعريب التعليم الإداري والمحيط الاجتماعي في الجزائر مجلة المستقبل العربي، العدد 57، سنة 1983، ص 87.

- 2-الإبراهيمي أحمد طالب: الثورة الثقافية تعريب والتعريب ثورة ثقافية، مجلة الأصالة، العدد 17-18-نوفمبر، ديسمبر، جانفي، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، سنة 1973.

3 -الصيادي محمد المنسي: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1985، ص 121.

4 -مهري عبد الحميد: معركة التنمية والأصالة وجهان لمعركة واحدة مجلة الأصالة، العدد 7 مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1971، ص 67.

5 -مقدم عبد الحفيظ: المديرون، مركز البحث في الغعلام العلمي والتقني، الجزائر، 1997.

6 -تركي رابح: مرجع سابق، ص 98.

- 7 Gilbert Gandguillaume: Arabisation et politique linguistique au Maghreb, Ed. France, 1983, P188.neuve lurous,

8 -انظر : جبهة التحرير الوطني ، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962 ، ص 80.

9 - حزب جبهة التحرير الوطني : الميثاق الوطني 1976 ، ص:19

10-ماضي مصطفى: الإنقسامية في اللغة، من لغة الخطاب إلى لغة التسيير، الثقافة والتسيير، أعمال ملتقى الدولي المنعقد بالجزائر، 28-30 نوفمبر 1992، معهد علم النفس، جامعة الجزائر.

11(اللجنة الوطنية للتعريب : تقرير اللجنة الوطنية للتعريب (1974

12-ابن الدويمة عبد الرحمن سلامة، التعريب في الجزائر، من خلال الوثائق الرسمية، مكتبة الشعب الجزائر، 1981.

13-جبهة التحرير الوطني : النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1979-1980) ، ص:11-12 المرجع السابق ، ص148.

14 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : المجلس الأعلى للغة العربية : قانون تعميم استعمال اللغة العربية.(1991)

15-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : المجلس الأعلى للغة العربية ، قانون تعميم استعمال اللغة العربية ، ص:5

16-لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : المجلس الأعلى للغة العربية ، قانون تعميم استعمال اللغة العربية ، ص:5

17-ابن الدوايمية عبد الرحمن سلامة: التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية، مكتبة الشعب، الجزائر، 1981، ص 139.

18-بن عيسى حنفي: العربية الحديثة، التحدي التكنولوجي، المجلة الجزائرية لعلم النفس وعلوم التربية 1986

- 19وناس منصف: الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر، دراسة في التغيير الثقافي الاجتماعي، المطبعة العربية، تونس 1986.

20 -لبيب الطاهر: العجز عن التعريب في تجمع تابع، مجلة المستقبل العربي عدد 29 سنة 1985.

21-الصاوي محمد وجيه: دراسة ميدانية للعوامل المؤدية على ضعف طلب جامعة، قسم اللغة العربية، كلية الإنسانيات، الدوحة، قطر، ص 113.

22 -بن نعمان أحمد: التعريب بين المبدأ والتطبيق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 1981، ص 325.